مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر متطلبات كفاية رأس المال على سلوك المصارف تجاه المخاطر "دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية"
اسم الكاتب: د. منذر عبد الكريم مرهج، جمال كمال بعبع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5524
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 12:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر متطلبات كفاية رأس المال على سلوك المصارف تجاه المخاطر
"دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية "

الدكتور منذر عبد الكريم مرهج*
جمال كمال بعبع**

(تاريخ الإيداع 14 / 9 / 2020. قُبِل للنشر في 6 / 12 / 2020)

□ ملخّص □

يعدّ معدل كفاية رأس المال معياراً دولياً للدلالة على متانة المركز المالي للمصرف وذلك ليسهم في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة و تعزيز ثقة المودعين فيها من منظور تعميق ملاءة المصرف، وانطلاقاً من هدف هذا البحث لدراسة أثر متطلبات كفاية رأس المال على سلوك المصارف تجاه المخاطر في المصارف الخاصة في سورية وطبيعة هذا الأثر.

تكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة في سورية بعد استثناء المصارف الإسلامية من عام 2007 ولغاية 2018 وقد بلغ عددها /11/ .

أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وسلوك المصارف تجاه المخاطر في المصارف الخاصة في سورية في تلك الفترة الزمنية عند مستوى معنوية 5%. وبينت النتائج ايضاً وجود علاقة ارتباط ايجابية قوية بينهما حيث يفسر معدل كفاية رأس المال 66% من التغير في سلوك المصارف تجاه المخاطر، واشارت الدراسة إلى التزام القطاع المصرفي السوري الخاص بشكل جيد بمعيار معدل كفاية رأس المال.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس مال المصرف ، سلوك المصارف تجاه المخاطر ، متطلبات كفاية رأس المال، مؤشر(Z-Score).

* أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

The Impact of Capital Adequacy Requirements on The Bank Risk-Taking Behavior "An Empirical Study on Syrian Private Banks "

Dr. Mounzer Mourhij[*]
Jamal Kamal Baba[**]

(Received 14 / 9 / 2020. Accepted 6 / 12 / 2020)

□ ABSTRACT □

The capital adequacy ratio is an international standard to indicate the strength of the bank's financial position and this contributes to supporting the stability of the global banking system and remove the disparity in the ability of banks to compete and enhance the confidence of depositors from the perspective of deepening the solvency of the bank.
From this point This research aims to study the effect of capital adequacy requirements on The bank Risk-Taking Behavior in private banks in Syria and the nature of this effect.
The research community consists of private banks in Syria after the exception of Islamic banks from 2007 to 2018 and their number was / 11 / private banks.
The study results showed There is statistically significant relationship between capital adequacy requirements and The bank Risk-Taking Behavior in private banks in Syria in that time period At a significant level of 5% . The results also showed a strong positive correlation between them, Where the capital adequacy rate explains 66% of the change in The bank Risk-Taking Behavior
The research indicated that the Syrian private banking sector has a good commitment to the capital adequacy ratio standard.

Key words: Bank Capital Adequacy, Risk-taking behavior, Capital Adequacy Requirements, (Z-Score) Indicator.

[*]**Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**postgraduate Student, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

دفعت الأزمات المالية والمصرفية العالمية والإقليمية الكبرى، مثل الأزمة المالية الآسيوية ، وأزمة الرهن العقاري، و أزمة منطقة اليورو، المنظمين الماليين على الاهتمام بهذه الأزمات ودراسة أسبابها وتداعياتها وتقديم العديد من الحلول والاقتراحات إن لم يكن للحد منها بشكل كامل المحاولة قدر الإمكان للتخفيف من أثارها وقد بينت جميع الدراسات التي أجريت إن ارتفاع حدة المخاطر المصرفية التي تواجه تلك المؤسسات هي السبب الأساسي لهذه الأزمات.

هذا الأمر دفع جميع الدول إلى اعادة النظر في كثير من الأمور، من بينها نسبة كفاية رأس المال للمصارف وذلك لأهميتها في استيعابها الخسائر غير المتوقعة الناجمة عن سلوكيات المخاطر المفرطة التي اتخذتها المصارف. حيث ركزت معظم الدراسات على العلاقة البالغة الأهمية بين كفاية رأس المال والأصول المحفوفة بالمخاطر، و لسنوات عديدة، تم تسليط الضوء على أهمية متطلبات رأس المال التنظيمي لتعزيز استقرار النظام المصرفي، حيث يحدد هذا المتطلب التنظيمي طبيعة سلوك المخاطرة لدى المؤسسات المصرفية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (Zhang, 2008) بعنوان: Impacts of capital adequacy regulation on risk-taking behaviors of banking

2. آثار تنظيم كفاية رأس المال على سلوكيات المخاطرة في المصارف.

بحثت الدراسة آثار متطلبات كفاية رأس المال على سلوكيات المخاطرة لدى المصرف ، و ذلك بالتحقق تجريبيا من الآثار على المصارف التجارية الصينية من تنفيذ معيار رأس المال، وتنظيم إدارة كفاية رأس المال للمصارف التجارية. و يخلص النموذج النظري إلى أن النسبة المثلى لأصول المخاطر تنخفض بينما تزداد نسبة رأس المال ، وأن زيادة نسبة رأس المال إلى الأصول ستقلل من سلوك المخاطرة. وجدت الدراسة إلى أن التغيرات في رأس المال ترتبط بشكل سلبي بالتغيرات في المخاطر بشكل كبير ، مما يعني ضمناً أن زيادة نسبة رأس المال ستكون فعالة في الحد من مخاطر المحفظة مع تنفيذ اللوائح التي تنظم كفاية رأس المال للمصارف التجارية.

3. دراسة (Lotto, 2016) بعنوان:

Efficiency of Capital Adequacy Requirements in Reducing Risk-Taking Behavior of Tanzanian Commercial Banks.

كفاءة متطلبات كفاية رأس المال في الحد من سلوك المخاطرة للبنوك التجارية التنزانية.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين رأس المال ومخاطر المصارف التجارية التنزانية خلال الفترة 2009–2014 و تكشف النتائج التجريبية عن علاقة مباشرة بين نسب رأس المال وسلوك المخاطرة في المصرف مما يعني أنه مع زيادة مستوى مخاطر المصارف يميل مديرو المصارف إلى زيادة نسب رأس المال المصرفي لمنع المصارف من انتهاك الحد الأدنى من متطلبات رأس المال التنظيمي. كما وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين ضغوط الجهات التنظيمية ورأس المال. ووجود ارتباط إيجابي وهام بين الربحية ورأس المال المصرفي.

4. دراسة (Abdul Wahab, et al. 2017) بعنوان: Risk-Taking Behavior and Capital Adequacy in a Mixed Banking System: New Evidence from Malaysia Using Dynamic OLS and Two-Step Dynamic System GMM Estimators.

سلوك المخاطرة وكفاية رأس المال في نظام مصرفي مختلط: دليل جديد من ماليزيا باستخدام مقدر OLS الديناميكي ومقدرات GMM للنظام الديناميكي من خطوتين.

هدفت الدراسة للتحقيق في العلاقة بين مستوى الأصول الخطرة ومستوى رأس المال في النظام المصرفي الماليزي المختلط الذي يغطي 83 شهرًا بدءًا من ديسمبر 2006. تشير نتائج المربعات الصغرى العادية الديناميكية إلى العلاقة الإيجابية بين نسبة رأس المال (CAR) ونسبة الأصول الموزونة بالمخاطر (RWA) على المدى الطويل. كما وجدت الدراسة إلى أن ارتفاع نمو رأس المال و الاحتياطيات توفر حاجز صد إضافي للمصارف الماليزية لمتابعة الأنشطة المالية ذات المخاطر العالية نسبيًا، وتتشابه طبيعة سلوكيات المخاطرة لدى المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية.

4. دراسة (Hussain et. Al, 2019) بعنوان:

The Impact of Regulatory Capital on Risk Taking By Pakistani Banks.

تأثير رأس المال التنظيمي على المخاطرة من قبل البنوك الباكستانية.

هدفت الدراسة إلى هو فحص العلاقة بين تنظيم رأس المال و سلوك المخاطرة لدى المصارف الباكستانية من عام 2005 ولغاية 2016 خلصت هذه الدراسة إلى العلاقة الإيجابية الهامة بين رأس المال التنظيمي و سلوكيات المخاطرة من قبل المصارف في باكستان. والى ضرورة وأهمية تطبيق أنظمة رأس المال في مصارف الدول النامية. مع ضرورة قيام المنظمون بضرورة مراجعة تنفيذهم لاتفاق بازل ليس فقط للحفاظ على الحد الأدنى لنسب رأس المال ولكن يجب الاهتمام بعناصر مهمة من آثار تنظيم رأس المال.

مشكلة البحث:

يعد تحديد الحد الأدنى لرأس المال في المؤسسة المالية أمراً ضرورياً لتجنب مشكلة الإعسار في المقام الأول وخاصة في الاقتصاديات بطيئة النمو ،و يُنظر إلى متطلبات رأس المال على أنها أداة مراقبة تنظيمية تُجبر المصارف على التصرف بشكل جيد في قرارهم التخطيطي تجاه محفظة الأصول. من خلال التحكم في القروض ومنتجات التمويل في السوق، تمكنت كفاية رأس المال من توفير حائط الصد الأول والحفاظ على ملاءة المؤسسة المالية. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يكون نموذج شرط رأس المال هذا أكثر فاعلية خاصة بالنسبة للمصارف ذات مستويات رأس المال المنخفضة نسبيًا(Abdul Wahab et al., 2017).

تنشأ المشكلة عندما يؤدي وجود مثل هذا الشرط الرأسمالي إلى رفع درجة المخاطرة أو تخفيضها في محفظة أصول المصرف. إلا أن هناك تساؤلات وشكوك كثيرة حول المعايير التي تتبعها هذه المصارف في تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال من اجل استيعابها خسائر غير متوقعة ناجمة عن سلوكيات المخاطر المفرطة التي قد تأخذها المصارف، و ذلك لتعزيز استقرار النظام المصرفي.

إذاً تتلخص مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي:

هل تؤثر معايير واجراءات متطلبات كفاية رأس المال المتبعة في المصارف الخاصة السورية على سلوك هذه المصارف تجاه المخاطر وماهي العلاقة بينها وبين سلوكيات هذه المصارف تجاه المخاطر .

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن الأهمية العلمية للبحث باعتبار موضوع متطلبات كفاية رأس المال أحد القضايا البحثية المهمة في أدبيات وفكر الإدارة المصرفية الحديثة. حيث يعتبر المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية باعتباره مقياساً موضوعياً سهل التحديد وقابلا للتطبيق على المستوى الدولي، للدلالة على متانة المركز المالي للمصرف، و من أجل استيعابه خسائر غير

متوقعة ناجمة عن سلوكيات المخاطر المفرطة حيث أن هذا البحث سوف يقدم نتائجه بطريقة كمية بالاعتماد على النسب المالية المنشورة لهذه المصارف.

ومن الناحية العملية الحصول على إجابة عن مدى تأثير متطلبات كفاية رأس المال على سلوك المصارف تجاه المخاطر في المصارف الخاصة السورية قد يؤدي إلى تبني هذه المصارف لسياسات محددة تضمن لها المحافظة على مستوى جيد لمتطلبات كفاية رأس المال يسهم في تعزيز ثقة المودعين وحملة الأسهم الحاليين والمرتقبين في إن المصرف الخاص الذين اتخذوا قرار استثمار أموالهم فيه لن يتخذ سلوكيات ذات مخاطر مرتفعة تدفع به لاحتماليات تعثر مرتفعة.

أما أهداف البحث فتتلخص في النقاط الآتية:

1-تحليل متطلبات كفاية رأس المال في المصارف الخاصة السورية التي تفرضها السطات المصرفية السورية على سلوكيات هذه المصارف تجاه المخاطر بالاعتماد على البيانات والتقارير المالية المنشورة لهذه للمصارف، ومدى نجاح أو فشل هذه المتطلبات في ضبط هذه السلوكيات.

2-تحديد مدى التزام المصارف الخاصة السورية بمتطلبات كفاية رأس المال المحلية والدولية.

3-قياس مؤشر(Z-Score) الذي يشير الى السلوك تجاه المخاطرة و إلى نزوع المصرف إلى القيام بأنشطة أو إجراءات من شأنها أن تزيد بشكل واضح من تعرضه للمخاطر. والتي تعكس مدى استقرار الدخل التي حصلت عليه هذه المصارف.

4- تحديد نوع العلاقة التي تربط إدارة متطلبات كفاية رأس المال بسلوك المصارف الخاصة تجاه المخاطر في سورية.

فرضية البحث:

طبقاً لطبيعة المشكلة والهدف من دراستها تم تحديد فرضية البحث على النحو الآتي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة وسلوك تلك المصارف تجاه المخاطر.

منهجية البحث:

اعتمد الباحثان في الجانب النظري على المنهج الوصفي لأهم الكتب والمراجع والدراسات التي تناولت متطلبات كفاية رأس المال ، وتمَ استخدام المنهج الاستنباطي و إعداد النموذج لاختباره بالاعتماد على الدراسات السابقة في مجال البحث. لاختبار هذه الفرضية، تم جمع النسب المالية عن العائد على الأصول، ومعدل كفاية رأس المال و حساب مؤشر ZSCORE لأحد عشر مصرف خاص في سورية وذلك بالاعتماد على تقاريرها السنوية في فترة البحث المحددة.

مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة في سورية بعد استثناء المصارف الإسلامية، حيث إن هناك خلاف في المعايير و القواعد التي تحكم عمل المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية إضافة إلى أن طريقة حساب معدل كفاية رأس المال مختلفة.

عينة البحث: لقد اختار الباحثان عينة البحث من المصارف الخاصة التي توافرت لها تقارير مالية و تقارير إدارة المخاطر بشكل متسلسل من عام 2007 ولغاية 2018 وكان عددها /11/ .

وهي:1-الاردن 2- الدولي للتجارة والتمويل 3-الشرق 4- العربي 5- بيبلوس 6- بيمو السعودي الفرنسي 7- سورية والمهجر 8- سورية والخليج 9- عودة 10-فرنسبنك 11-قطر.

حدود البحث:

الحدود العلمية: ركزت الدراسة على المتغير المستقل معدل كفاية رأس المال و المتغير التابع مؤشر(Z-Score) الذي يشير إلى سلوك المصرف تجاه المخاطرة.

الحدود الزمانية: استخدمت الدراسة البيانات المالية المنشورة للمصارف الواردة في عينة البحث في الفترة الممتدة من العام 2007 ضمناً وحتى العام 2018 .

الحدود المكانية: المصارف التجارية السورية الخاصة.

اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

أشارت الدراسات الأجنبية السابقة إلى علاقة مباشرة بين نسب رأس المال وسلوك المخاطرة في المصرف أي ان زيادة نسبة رأس المال ستكون فعالة في الحد من مخاطر المحفظة مع تنفيذ اللوائح التي تنظم كفاية رأس المال للمصارف التجارية و خلصت هذه الدراسات إلى العلاقة الإيجابية الهامة بين رأس المال التنظيمي و سلوكيات المصارف تجاه المخاطرة وشددت إلى ضرورة مراجعة تنفيذ اتفاق بازل حول تطبيق أنظمة رأس المال.

الإطار النظري للبحث:

السلوك تجاه المخاطر:

يمكن تعريف المخاطرة على أنها استعداد المصارف لتحمل مخاطر كبيرة لتحقيق عائد أعلى و المخاطرة ترتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بسيولة المؤسسة. و تضعف قيود قابلية التحويل والتمويل الخارجي بسبب زيادة تحمل المخاطر. ونتيجة لذلك ، فإن هذه القيود الأضعف تدعم المخاطرة العالية لأن هذه القيود الأضعف تسمح للمؤسسات التي تشارك في مشاريع ذات مخاطرة أعلى لتوقعات العائدات المرتفعة.(Hussain et al., 2019)

يشير السلوك تجاه المخاطرة إلى نزوع المصرف إلى القيام بأنشطة أو إجراءات من شأنها أن تزيد بشكل واضح من تعرضه للمخاطر. والاعتقاد السائد هو أنه كلما كان الاستثمار أكثر خطورة، كلما ارتفعت عوائده. إن مقدار المخاطر التي يقرر المصرف الأخذ بها هو دالة للعديد من المتغيرات، التي قد تكون محددة في بعض المصارف ، بينما ترتبط بعوامل خارجة عن التأثير المباشر للمصارف في بعضها الآخر.(Chinelo, 2004,3)

وسلوك المصارف تجاه المخاطرة التي يمثلها Z-score والتي تعكس استقرار الدخل التي حصلت عليه المصارف. وكلما زاد الانحراف المعياري للعائد على الأصول ، كلما زاد العائد غير المستقر التي حصلت عليه المصارف و أدى إلى زيادة المخاطرة من قبل المصارف.(Sirait & Rokhim, 2019)

مؤشر(Z-Score):

هو مؤشر مركب يستخدم لقياس مدى الاستقرار المالي في المصارف، وذلك بناء على فكرة مفادها: بأن العائد على الأصول ROA ذو توزيع طبيعي متوسطه (μROA) وانحرافه المعياري (σROA) وأن نسبة رأس المال المصرفي لإجمالي الأصول(K=E/TA) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول(μROA)

كالتالي: Z-Score =(K+ μ ROA)/ σROA >0

9)،2017زرير & الحموي، (

إن مؤشر Z–SCORE يطبق في المصارف التقليدية، حيث يزداد مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال، في حين أنه ينخفض حين يكون هناك عدم استقرار في العوائد. والشكل التالي يوضح تصنيف Z–SCOREومجال الاستقرار والسلامة المالية المصرفية(تلي & بريكة، 2017)

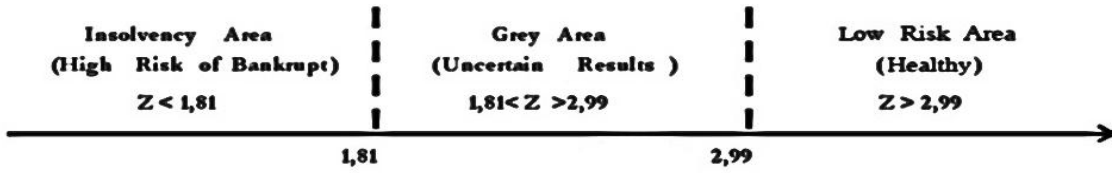

من خلال الشكل يمكن تقسيم ثلاث مجالات لقيمة Z–SCORE كالاتي:

المجال الاول : المصرف في منطقة عالية المخاطر Z–SCORE أصغر من 1.81 وتشير إلى احتمالية تعثر عالية.

المجال الثاني: المصرف في منطقة متوسطة المخاطر Z–SCORE أكبر من 1.81 واصغر من 2.99 و تسمى المنطقة الرمادية او منطقة عدم التأكد.

المجال الثالث: المصرف في منطقة ضعيفة المخاطر Z–SCORE أكبر من 2.99 وتسمى المنطقة الامنة .

رأس المال التنظيمي:

لقد بينت الأزمة المالية أن العديد من المصارف لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها والتي تبين لاحقا أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة مما دعا الهيئات الرقابية الوطنية والدولية إلى إعادة تطوير قواعد العمل المصرفي الحالية ومعاييره، ووضع معايير دولية حديثة تساهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمل الصدمات عبر تحسين نوعية رأس المال و زيادة الاحتياطي منه بطرق أكثر فاعلية لملائمة متطلبات وضعية خطر كل مصرف.

إن رأس المال التنظيمي هو معيار حيوي للحكم على سلامة وقوة المؤسسات المالية التي تحميها من الإعسار، والروافع المالية المفرطة، وتبقيها أيضا خارج دائرة الخطر. ويعرف رأس المال التنظيمي هذا بأنه نسبة رأس مال المصرف والأصول المرجحة بالمخاطر.(Hussain et al., 2019)

ويشير(VanHoose, 2007) على الرغم من أن اتفاق بازل ، المعيار الدولي للتقارب لتنظيم كفاية رأس المال ، أصبح الإجراء التنظيمي الرئيسي في العالم ، فقد كانت هناك نزاعات واسعة النطاق سواء في الآداب النظرية والممارسات الإشرافية المتعلقة بكيفية ضبط المصارف التجارية للمبلغ الإجمالي وتكوين رأس مالها والأصول المرجحة بالمخاطر بموجب نظام كفاية رأس المال ، وما إذا كانت اللوائح يمكن أن تقلل من مخاطر المصارف والنظام المصرفي بشكل فعال. لا يمكن التوصل إلى استنتاج بالإجماع في الدراسات الخاصة برسملة وسلوكيات المخاطرة في المصارف التجارية.(Zhang et al., 2008)

– مفهوم معدل كفاية رأس المال:

وأصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة المصارف في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها لحدود هذا المعيار الذي ركز على المخاطر الائتمانية و ضرورة الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.

يعد رأس المال المملوك من قبل المصرف غاية في الأهمية، لكونه يمثل جزء من السيولة في المصرف وهو خط الدفاع الأساسي في المصرف وتأميناً تجاه أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف و تطال أموال المودعين،

حيث يكون المرجع الحقيقي لمواجهة الخسائر ويلعب دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ومتانة وضع المصارف و الأنظمة المصرفية فكما هو معلوم إن المصارف بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة.

-أهمية معدل كفاية رأس المال:

لقد كان معدل كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل ملزماً لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي كمعياراً دولياً أو عالمياً للدلالة على متانة المركز المالي للمصرف، مما يؤدي إلى وقف الهبوط المستمر في رأسمال المصارف العالمية والذي لوحظ في معظم الفترات من القرن العشرين وخاصة عند المصارف اليابانية فقد استطاعت هذه المصارف أن تنفذ بقوة كبيرة داخل الأسواق المالية مما جعلها تحتل مكان الصدارة في تلك الأسواق كأكبر مصارف في العالم وفق حجم ودائعها مقارنة مع حجم الودائع في المصارف الأمريكية .

فجاء هذا المعيار ليسهم في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة و عزز ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة المصرف.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن المصارف اليابانية في عام (١٩٨٨) كانت تسيطر على ما يقارب (٣٨ %) من أسواق التمويل الدولية، وإن سبعة من اكبر عشر مصارف في العالم كانت مصارف يابانية، والسبب في ذلك يرجع إلى مرونة الشروط المفروضة عليها من قبل السلطات الإشرافية المسؤولة عنها. فرؤوس أموال تلك المصارف لم تكن توازي حجم أعمالها، بل كانت تمثل نسبة ضئيلة من حجم الأعمال. (كاظم & داغر، 2008). وهذا ما يؤكد أن اتفاق بازل سنة 1988 جاء ليحد من توسع نشاط المصارف اليابانية على الصعيد العالمي لان هذه المصارف لا تتعامل بنفس المعايير المصرفية و المالية الموجودة في المصارف الأوروبية و الأمريكية.

لقد قامت المصارف المركزية بجميع دول العالم بمراقبة هذا المؤشر بالمصارف العاملة في اقتصاداتها بهدف الحفاظ على مقدرة المؤسسة المالية على الاستمرار في العمل والحفاظ على وجود رأس مال قوي ومتين لمقابلة أية التزامات طارئة عند وجود ضغوط أمام المؤسسة المالية أو سحوبات كبيرة للودائع بوقت قصير. أقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها أصبح يتعين على كافة المصارف العاملة أن تلتزم بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى .

لاحتساب هذه النسبة قامت لجنة بازل بالآتي:

أولاً-تصنيف الدول إلى مجموعتين:

الأولى متدنِّية المخاطر، وتضمُّ دول منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يُضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربيَّة السعوديَّة. أمَّا المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر وتضمُّ بقيَّة دول العالم.وهذا قد تم الإشارة إليه سابقاً.

ثانياً- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين :

تم تقسيم رأس المال حسب لجنة بازل (Committee on Banking Regulations and Supervisory Practices, 1988)

رأس المال الأساسي Core capital : ويتكون من:

1-رأس المال المدفوع (الأسهم العادية) Equity Capital:و يشمل حقوق المساهمين الدائمة وتضم الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير تراكمية الأرباح.

2- الاحتياطيات المعلنةDisclosed reserves : التي تنشأ من الأرباح بعد خصم الضريبة أو الأرباح المحتجزة كعلاوات إصدار الأسهم و الأرباح المحتجزة والاحتياطيات العامة والاحتياطيات القانونية والاختيارية.

ويستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطيات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة أو المتراكمة أو ما يطلق عليها القابلة للاستعادة أو القابلة للتحويل إلى مديونية.

ب- رأس المال التكميلي أو المساند Supplementary capital :

يشمل احتياطيات غير معلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + احتياطيات أو مخصصات لمواجهة مخاطر عامة + الإقراض متوسِّط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من الغير.

و فيما يلي توضيح كل مفردة من هذه المفردات:

أ - الاحتياطيات غير المعلنة:

وهي احتياطيات موجودة فعلا في حسابات المصرف، لم يعلن عنها في قوائم المصرف الختامية، شرط إن تكون مقبولة من قبل السلطات الإشرافية على عمل المصرف ولا بد من التأكد مما يلي:

1-أن تتمتع بالنوعية والصفات التي يتمتع بها الاحتياطي المعلن.

2-أن لا يكون متاحاً للاستقطاع منها على شكل مخصصات أو لمواجهة أي التزامات

ب - احتياطيات إعادة تقييم الموجودات :

يقصد بالاحتياطيات المبالغ المحتجزة من الفائض الذي تظهره القوائم الختامية وذلك بغية تحقيق أهداف محددة، إذ تهدف الاحتياطيات إلى مقابلة وتجاوز المخاطر (والخسائر الناشئة عنها)المستقبلية التي من المحتمل إن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية كذلك تعزيز الوضع المالي لهذه الوحدة الاقتصادية من خلال استخدام هذه الاحتياطيات (والتي هي أصلا أرباح محتجزة لمواجهة مخاطر محددة) في تمويل الاستثمارات المختلفة بأموال الوحدة الاقتصادية الخاصة عند الحاجة.

ج- المخصصات العامة:

هي عبارة عن أعباء لمواجهة التزامات وخسائر محتملة الحدوث في المستقبل، يصعب تحديدها بدقة. مثل مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ،ويتم احتسابها في رأس المال المساند إذا كانت غير مخصصة لمقابلة خسائر في أموال محددة كما ويمكن التصرف بها بحرية تامة.

د- القروض الثانوية او الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية:

وهي قروض تطرح على شكل سندات ذات فترة استحقاق محددة، أو تطرح على شكل قروض من قبل المساهمين في المصرف، وتتمتع هذه القروض بسعر فائدة مميز، وحددت لجنة بازل الحد الأقصى لهذه القروض(٥٠ %)من رأس المال الأساسي كذلك حددت اللجنة القروض التي تعتبر ثانوية بأنها القروض التي تزيد فترة استحقاقها عن خمس سنوات،

و-الأدوات التي تحمل صفات هجينة بين أدوات الدين وحقوق الملكية:

وهي مجموعة من الأدوات تجمع بين صفات رأس المال والدين، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة ويشترط أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاسترداد برغبة حامله إلا بموافقة السلطات الرقابية. ويشترط أن تكون متاحة لامتصاص خسائر المصرف بدون اضطراره للتوقف عن العمل، وهي بهذا تختلف عن الدين من

الدرجة الثانية. (أبو كمال،2007). وهذا يعني إن هذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء المساهمين حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر المصرف– في حالة حدوثها – كما أنها قابلة للاستهلاك.

ثالثاً– تصنيف أصول المصارف:

ومن أجل ذلك وضعت لجنة بازل مقياسا للمخاطر وصنفت كافة أصول المصارف إلى خمس فئات ترجيحية للمخاطر تتراوح من صفر إلى 100 % طبقا للمخاطرة الائتمانية للمقرضين كما هو وارد في الجدول التالي:

الجدول (1):أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للمصرف.

درجة المخاطرة	نوعيَّة الأصول
صفر	النقديَّة + القروض الممنوحة للحكومات المركزيَّة والمصارف المركزيَّة والقروض بضمانات نقديَّة وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + الممنوحة أو المضمونة من حكومات ومصارف مركزيَّة في بلدان OECD.
10 إلى 50 %	القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام المحلِّيَّة (حسبما يتقرَّر وطنيًّا)
% 20	القروض الممنوحة لمصارف التنمية الدوليَّة ومصارف دول منظَّمة OECD + النقديَّة رهن التحصيل.
% 50	قروض مضمونة برهونات عقاريَّة ويشغلها ملاَّكها.
% 100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجاريَّة + القروض الممنوحة للقطاع الخاص + القروض الممنوحة خارج دول منظَّمة OECD ويتبقَّى على استحقاقها ما يزيد عن عام + القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصاديَّة + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: Committee on Banking Regulations and Supervisory Practices (Basle), Basle Committee on Banking Supervision (Basle), & Bank for International Settlements

وسمحت لجنة بازل للمصارف أن تختار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة والنماذج الداخلية الخاصة بكل مصرف على حده باستخدام أساليبها الداخلية لقياس مخاطر السوق بغرض تحقيق درجة أعلى من المرونة في تطبيق معيار كفاية رأس المال.

وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما الآتي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2+ شريحة 3)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق}} \geq 8\ \%$$

تم ترجيح مخاطر التشغيل و المخاطر السوقية و هو ما يثبت اتساع و شمولية المنهج الجديد.

سمح للمصارف بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية.

وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من:

الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة)

الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي).

الشريحة الثالثة (الدين متأخر الرتبة قصير الأجل).

نلاحظ في بازل 2 أثناء حساب معدل كفاية رأس المال يتخلى عن التمييز بين المقترضين السياديين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن غير الأعضاء في المنظمة وذلك بإرجاع ترجيح المخاطر إلى النوعية وليس إلى عضوية المنظمة.

فهناك علاقة عكسية بين ارتفاع معدل كفاية رأس المال ومستوى الأرباح فكل ما ارتفع هذا المعدل تراجعت الأرباح والعكس صحيح.

رأس المال التنظيمي وسلوك المصارف تجاه المخاطر:

أصبحت المخاطرة المفرطة للمؤسسات المالية أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية في التسعينيات و 2007–2008 وهذا عزز هذا أهمية متطلبات رأس المال التنظيمي في النظام المصرفي للاقتصاد.(Hussain et al., 2019). ولاحظ (Borio & Zhu, 2012) أن رأس المال التنظيمي يؤثر على المصارف فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر في المؤسسة. تضمن هذه النسبة أن يكون لدى المصارف رأس مال كافٍ في الأعمال يكفي لاستيعاب حالات الركود أو الخسائر غير المتكافئة دون أن تتعثر بالإضافة إلى ذلك ، فرض رأس المال التنظيمي قيودًا على أنواع مختلفة من أنشطة المؤسسات المالية مثل تقييد الاستثمار المرتبط بمخاطر عالية أو تحمل مخاطر واسعة النطاق (Hussain et al., 2019).

تعتقد النظرية التقليدية أن تنفيذ الإشراف على نسبة كفاية رأس المال يمكن أن يعزز قدرة المصارف على مقاومة المخاطر ، ولكن بعد زيادة متطلبات تنظيم رأس المال ، من أجل تعويض التكلفة الإضافية لرأس المال لزيادة نسبة كفاية رأس المال ، فإن المصارف التجارية سوف تغيير جزء من الأصول من مخاطر منخفضة إلى مخاطر عالية ، وهذا قد يجعلها تواجه خطر أكبر من الإفلاس. (Zhang et al., 2008)

لذلك إذا كان تنظيم رأس المال والقيود يمكن أن تمنع سلوكيات للمصارف تجاه المخاطرة التجارية ، وذلك لتحسين استقرار الصناعة المصرفية ، و هذا يستحق دراسة عميقة. و في إطار استراتيجيات تخصيص الأصول المصرفية ، فإن بناء نموذج برمجة خطي ودراسة مخاطر تخصيص الأصول المصرفية بموجب تنظيم رأس المال سيسهم في فهم آلية وظيفة تنظيم رأس المال بشأن سلوكيات المخاطرة لدى المصارف.(Xue et al., 2013)). لذلك عندما يكون رأس المال السهمي للمصارف وفير للغاية ، أي المصارف لديها رأس مال كافٍ لتحمل المخاطر المجهولة والتكاليف المستقبلية المحتملة ، ونسبة رأس مال الأسهم أكبر من الحد الأدنى لرأس المال ، في هذه اللحظة ، فإن الحد الأدنى لرأس المال ليس له أي تأثير على سلوكيات المصارف المخاطرة لدى المصارف ، فالمصارف ستزيد نسبة الأصول عالية المخاطر واتخاذ مخاطر مفرطة.(Xue et al., 2013)

دراسة من قبل (Zhang et al., 2008) على المصارف التجارية الصينية ، قامت بتحليل تأثير تنظيم رأس المال على المخاطرة لدى المصارف باستخدام المقدّر الديناميكي لـ GMM ووجد علاقة عكسية كبيرة بين تغيير رأس المال وتغيير المخاطر مما يعني أن الزيادة في نسبة رأس المال كانت فعالة للحد من مخاطر المصارف التجارية عن طريق وضع تنظيم كفاية. وخلص أيضًا إلى أن حجم المصرف له تأثير إيجابي على التغيرات في رأس المال.

الدراسة العملية:

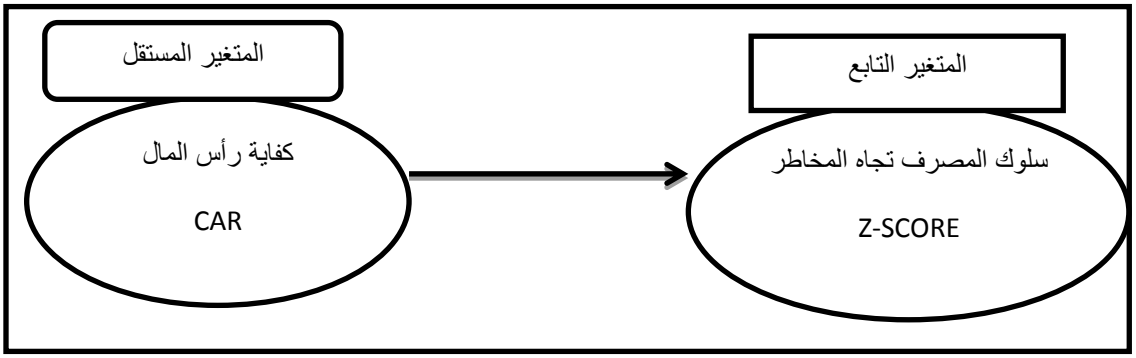

النموذج المراد اختباره على عينة البحث وفقاً لنموذج الانحدار المتعدد على النحو الآتي:

$$Y= \alpha+\beta 1X1 + \varepsilon$$

وهكذا تصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$Z-Score = \alpha 1+ \beta 1CAR+ \varepsilon 1$$

النتائج و المناقشة:

1-نسبة الحالات إلى المتغيرات المستقلة:

الحد الأدنى المطلوب في الانحدار الخطي البسيط أن يكون عدد الحالات يساوي خمسة أمثال عدد المتغيرات المستقلة و في هذه الدراسة يوجد متغير مستقل واحد وعدد الحالات 126 حالة إذن هي نسبة جيدة جداً (فرانكفورت وناشمياز،2004).

2-لإحصاءات الوصفية:

بعد التحقق من شروط تطبيق الانحدار في النموذج يمكن إجراء مجموعة من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث وتتمثل هذه الأساليب الإحصائية بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري .

جدول(2) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
CAR	126	.02430000	3.13440000	.4602222222	.69860605722
ZSCORE	127	.55	47.89	4.2853	5.40432
Valid N (listwise)	125				

معدل كفاية رأس المال(CAR):

يبلغ المتوسط الحسابي لمعدل كفاية رأس المال 46.02% للمصارف الاحدى عشر وبذلك يتجاوز المعدل الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل والمعتمد من المصرف المركزي السوري وذلك بقيمة كبيرة جداً وهذا يدل على التزام القطاع المصرفي السوري الخاص بهذا المعيار وعدم التنازل عنه فأصغر قيمة فيه كانت 2.43% في سوريا والخليج عام

2018 في حين إن بعضها عززت قيمة معدل كفاية رأس المال حتى وصلت 313.44% مثل مصرف قطر2017 مع العلم إن الانحراف المعياري كانت قيمته 0.69 و هذا يدل على أن التشتت كبيراً حول الوسط لقيم معدل كفاية رأس المال.

مؤشر(Z-Score):

سجلت المصارف في عينة الدارسة متوسط مؤشر(Z-Score) قدره 4,2853 مع انحراف معياري قدره 5,40 وأعلى قيمة مؤشر(Z-Score)سجلت لمصرف قطر 47,89 عام 2009 وأصغر قيمة 0.55 لمصرف سوريا والخليج عام 2018. اي أن المصارف السورية تقع في المنطقة الامنة أو المنطقة ضعيفة المخاطرة كون متوسط Z-SCORE أكبر من 2.99 وهذا يعكس استقرار الدخل التي حصلت عليه المصارف. وهذا واضح في انخفاض الانحراف المعياري للعائد على الأصول ، وهذا المؤشر المركب يستخدم لقياس مدى الاستقرار المالي في المصارف حيث يزداد مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال، في حين أنه ينخفض حين يكون هناك عدم استقرار في العوائد فكلما زاد العائد غير المستقر التي تحصل عليه المصارف ادى إلى زيادة المخاطرة من قبل المصارف.

3-دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات :

بالنظر إلى الجدول (3) الذي يبين مصفوفة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة و من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون نلاحظ أنه بالنسبة للمتغير التابع وهو سلوك المصرف تجاه المخاطر الممثل بمؤشر(Z-Score) هناك ارتباط قوي بينه وبين المتغير المستقل معدل كفاية رأس المال بقيمة(81%) و ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% .

الجدول(3)مصفوفة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة Correlations

		ZSCORE	CAR
Pearson Correlation	ZSCORE	1.000	.813
	CAR	.813	1.000
Sig. (1-tailed)	ZSCORE	.	.000
	CAR	.000	.
N	ZSCORE	126	126
	CAR	126	126

4- اختبار فرضيات البحث:

تم اختبار الفرضيات من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط Simpel Linear Regreesion عند مستوى معنوية (درجة ثقة) 5%

اختبار الفرضية الرئيسة:

الجدول (4) معاملات الانحدار للفرضية الرئيسة(a)Coefficients

النموذج		المعاملات الغير قياسية		المعاملات القياسية		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.340	.334		4.008	.000
	CAR	6.230	.401	.813	15.542	.000

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي a. Dependent Variable: ZSCORE

من الجدول(4) نستطيع في البداية أن نستخرج معادلة الانحدار الدالة على الفرضية وبالتالي :

$$Z\text{-}Score = \alpha 1 + \beta 1 CAR + \varepsilon 1$$

$$Z\text{-}Score = 1.340 + 6.230 CAR + \varepsilon 1$$

اختبار الفرضية الرئيسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات كفاية رأس المال و سلوك المصارف تجاه المخاطر في المصارف الخاصة السورية.

نتائج الانحدار تشير في معادلة سلوك المصارف تجاه المخاطر إن نسبة car تؤثر على سلوك المصارف تجاه المخاطر بشكل ايجابي حيث إن معامل car =6.230 وهذا يعني انه زيادة وحدة واحدة في معدل كفاية رأس المال يقابلها زيادة بمعدل سلوك المصارف تجاه المخاطر 6.230

الدلالة الإحصائية أو القيمة المحسوبة لأثر carعلى ZSCOREهي0 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني إن القيمة المقدرة لمعدل كفاية رأس المال تؤثر على مؤشر ZSCORE أي نسبة كفاية رأس المال لها تأثير ايجابي و ذو دلالة إحصائية على مؤشر ZSCORE الدال على سلوك المصارف تجاه المخاطر.

و هذا يدل على إن زيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين وتحقيق مطالب المصرف المركزي الموافقة لتعليمات بازل و تؤدي في نفس الوقت إلى أحداث ارتفاع في مؤشر ZSCORE الذي ينقل المصارف من المناطق ذات الخطورة المتوسطة و العالية ذات احتمالية تعثر عالية أو منطقة عدم التأكد الى المناطق الامنة .

اختبار الفرضية الرئيسة بشكل عام:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات كفاية رأس المال و سلوك المصارف تجاه المخاطر في المصارف الخاصة السورية.

الجدول(5) ملخص اختبار انوفا وفقا لطريقة انتر (ENTER) Model Summary(b)

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	Durbin-Watson
1	.813[a]	.661	.658	3.13067	1.061

a. Predictors: (Constant), CAR
b. Dependent Variable: ZSCORE

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي SPSS

<u>نسبة تفسير الفرضية:</u>

يتضح من الجدول رقم (5) إن المتغير المستقل معدل كفاية رأس المال يرتبط بالمتغير التابع سلوك المصارف تجاه المخاطر بمقدار (0.813)وهو ارتباط موجب ولتحديد المقدار الذي يفسره معدل كفاية رأس المال من سلوك المصارف تجاه المخاطر يتبين من الجدول رقم (5) أنه يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد (R-SQ) أو معامل التحديد المعدل ويفضل الاعتماد على الأخير كونه أكثر دقة ويتجنب المغالاة بمقدار الفرق بينهما (66.1-65.8=0.3%) وبالرجوع إلى الجدول نجد إن معامل التحديد المعدل 65.8% وهذا معناه إن المتغير المستقل في الدراسة يفسر 65.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والباقي 34.2 لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي وهذا بمعنى أخر يدل إن 65.8% من مؤشر ZSCOREيمكن تقديره من خلال CAR

الجدول رقم (6) تحليل الانحدار ANOVA(b)

النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	معنوية الفروق	الأهمية.
1	Regression	2367.579	1	2367.579	241.562	.000[b]
	Residual	1215.338	124	9.801		
	Total	3582.917	125			

a. Dependent Variable: ZSCORE
b. Predictors: (Constant), CAR

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي SPSS

الدلالة المعنوية للنموذج:

إن الدلالة المعنوية للنموذج اختبرت عن طريق اختبار ANOVA الإحصائي لاختبار أثر معدل كفاية رأس المال على سلوك المصارف تجاه المخاطر ، نلاحظ من الجدول (6) الاختلافات في(سلوك المصارف تجاه المخاطر) يمكن لهذا النموذج تفسيرها إلى حد 2367.579 من 3582.917 أو 66%، في حين المتغيرات الأخرى التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار في هذا النموذج يمكن أن تفسر 34٪ من الاختلافات في سلوك المصارف تجاه المخاطر. و الدلالة الإحصائية أو القيمة المحسوبة للنموذج 0.00وهي أصغر من 0.05 بفارق قدره 0.05 وهذا يعني أن هذا النموذج ذو دلالة إحصائية مهمة في شرح سلوك المصارف تجاه المخاطر.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال و سلوك المصارف تجاه المخاطر.

2- يؤثر معدل كفاية رأس المال على سلوك المصارف تجاه المخاطر بشكل ايجابي.

3- توجد علاقة ارتباط ايجابية قوية بين معدل كفاية رأس المال و سلوك المصارف تجاه المخاطر.

4- يفسر معدل كفاية رأس المال 66% من التغير في سلوك المصارف تجاه المخاطر ، في حين المتغيرات الأخرى التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار في هذا النموذج يمكن أن تفسر 34٪ من الاختلافات في سلوك المصارف تجاه المخاطر .

5- يبلغ المتوسط الحسابي لمعدل كفاية رأس المال 45.65% للمصارف الاحدى عشر وبذلك يتجاوز المعدل الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل والمعتمد من المصرف المركزي السوري وذلك بقيمة كبيرة جداً وهذا يدل على التزام القطاع المصرفي السوري الخاص بهذا المعيار .

6- سجلت المصارف في عينة الدارسة متوسط مؤشر(Z-Score) قدره 4,2853 مع انحراف معياري قدره 5,40 اي ان المصارف السورية تقع في المنطقة الامنة او المنطقة ضعيفة الخطورة كون متوسط Z-SCORE اكبر من 2.99 وهذا يعكس استقرار الدخل التي حصلت عليها هذه المصارف.

ب- التوصيات:

في ظل الاستنتاجات السابقة يوصي الباحث بالآتي:

1) على السلطة الإشرافية أن تعزز تأثير متطلبات كفاية رأس المال على سلوكيات وتصرفات المصارف تجاه المخاطر والسعي لتبني اليات داخلية للمصارف لزيادة رأس المال وتقليل المخاطر، وفي الوقت نفسه السعي لتحقيق التكامل بين السلامة والسيولة والربحية ، وبالتالي تحقيق تطور منتظم في النظام المصرفي.

2) إدراك أهمية التوازن بين السعي لرفع قيمة معدل كفاية رأس المال كون هذه المصارف تعمل في بيئة ذات مخاطر عالية تحتاج إلى حجم أكبر من رأس المال لمواجهة هذه المخاطر و معدل العائد على حقوق الملكية فزيادة معدل كفاية رأس المال يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين وتحقيق مطالب المصرف المركزي الموافقة لتعليمات بازل إلا أنها تؤدي في نفس الوقت إلى أحداث انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية مما يلحق الضرر بالمساهمين.

3) مواكبة تطورات العمل المصرفي الدولي فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال، ومبدأ الشفافية المالية و إصدار حزمة جديدة من القوانين تتناسب مع العمل المصرفي العصري بحيث تعطي مرونة أكبر للمصارف وللخبرات المصرفية مما يسهم بشكل كبير بتعزيز القدرة التنافسية للمصارف السورية و زيادة ثقة المستثمرين الأجانب فيها.

4) على إدارة المصارف أن تهيئ نفسها لتطبيق المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل او مجلس معايير المحاسبة الدولي وذلك بتأهيل الموظفين وعقد الدورات التدريبية اللازمة.

References:

Arabic References:

1- Frankrut, SHafa. Nashemar, David (2004). Research Methods in the Sciences (translated by Layla Al-Tawil), Syria, Petra publishing and Distribution.

2- Abu Kamal, Mervat, (2007). Modern management of credit risk in banks according to international standards /Basel2/ An applied study on operating banks in Palestine. faculty of commerce, Gaza University..

3- Baba, Gamal. (2016). Credit risk management and its impact on profitability and Liquidity," An Empirical Study on private Banks in Syria". Faculty of Economics, Tartous University.

4- Tle, Farida, Bareka, Alzhra. (2017). Using the quantitative Z-score model to measure banking stability and safety, An applied study on Dubai Islamic Bank from the period (2011-2016), Human Sciences at Umm 6 El Bouaghi University.

5- Kazem, Hussein, Jawad, Dagher, munther. (2008). The Banking Sector in Iraq and the Obstacles to- Adaptation to the International Banking Supervision Standard Basel 2, Al-Ezzi Journal for Economic and Administrative Scienes 2(9). 167-196.

6- Zarer, Rania, Nermen, Al-Hamwi. (2016). The suitability of the Z-Score Index to measure the financial stability of traditional Syrain private banks. Tishreen University Journal for Research and Scientific studies Vol 38 (1), 303-321.

Forigen References:

1- ABDUL WAHAB, H., SAITI, B., ROSLY, S. A., & Masih, A. M. M. (2017). Risk-Taking Behavior and Capital Adequacy in a Mixed Banking System: New Evidence from Malaysia Using Dynamic OLS and Two-Step Dynamic System GMM Estimators. *Emerging Markets Finance and Trade*, *53*(1), 180–198.

https://doi.org/10.1080/1540496X.2016.1162151.
2- BORIO, C., & ZHU, H. (2012). Capital regulation, risk-taking and monetary policy: A missing link in the transmission mechanism? In *Journal of Financial Stability* Vol. 8, Issue 4, pp. 236–251. . https://doi.org/10.1016/j.jfs.2011.12.003.
3- CHINELO, O. (2004). Analysis of the risk taking behaviour of banks in nigeria, 179.
4- HUSSAIN, M. S., MUSA, D. M. M., & OMRAN, D. A. (2019). The Impact of Regulatory Capital on Risk Taking By Pakistani Banks. In *SEISENSE Journal of Management* Vol(2) Issue2 pp. 94–103. . https://doi.org/10.33215/sjom.v2i2.124.
5- LOTTO, J. (2016). Efficiency of Capital Adequacy Requirements in Reducing Risk-Taking Behavior of Tanzanian Commercial Banks. In *Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org ISSN* (Vol. 7, Issue 22). Online. www.bis.org.
6- SIRAIT, R. A., & ROKHIM, R. (2019). *Capital Adequacy Requirement, The Cost of Financial Intermediation and Risk Taking Behavior of The Indonesia Banking Sector*. https://doi.org/10.2991/icbmr-18.2019.17.
7- VANHOOSE, D. (2007). Theories of bank behavior under capital regulation. *Journal of Banking and Finance*, *31*(12), 3680–3697. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2007.01.015
8- Xue, Z., Yin, K., & Zhang, Y. (2013). *A Study on Bank Risk-Taking Behaviors under the Capital Regulation and Constraints of Bank Asset Allocation Strategies*. https://doi.org/10.2991/mdhss-13.2013.14
9- ZHANG, Z. Y., Wu, J., & Liu, Q. F. (2008). Impacts of capital adequacy regulation on risk-taking behaviors of banking. *Xitong Gongcheng Lilun Yu Shijian/System Engineering Theory and Practice*, *28*(8), 183–189. https://doi.org/10.1016/s1874-8651(09)60035-1.